مستوى توازن التوظف الكامل
والفجوات التضخمية والانكماشية

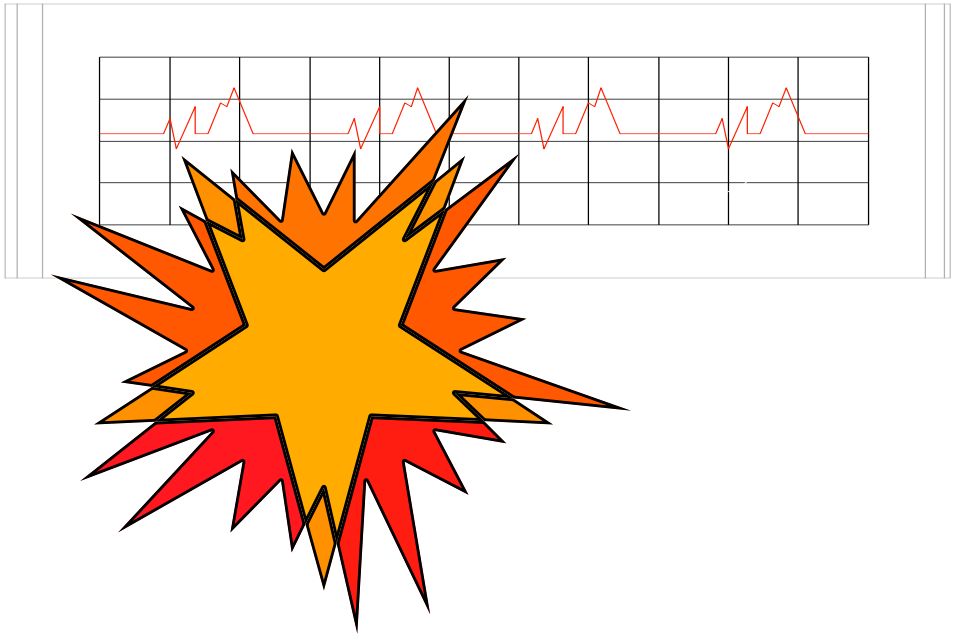

اختلفت الآراء بين النظرية التقليدية والكنزية حول التوازن، حيث يرى التقليديون أن الاقتصاد يحقق التوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وأنه إذا حدث خلل فيه يعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى. أما النظرية الكنزية فترى أنه من الممكن حدوث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند أي مستوى غير ذلك المحقق للتوظف الكامل. ولكن هذا التوازن هو توازن غير مرغوب فيه، مادام لا يحقق التوظف الكامل أي أن الدولة ترغب في تحقيق التوازن الكفيل بتحقيق التوظف الكامل للموارد.

لو فرضنا أن التوازن تحقق فعلاً عند مستوى التشغيل الكامل، أي أن جميع الموارد موظفة توظفاً كاملاً، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي (س+ ث) منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (ن) ويكون ل* هو المستوى التوازني للدخل. ولو حدث وزادت إحدى مكونات الطلب الكلي كالاستثمار أو الإنفاق الحكومي، فسيتغير وضع التوازن مؤدياً إلى حدوث ما يطلق عليه الفجوة التضخمية Inflationary Gap، أما لو حدث العكس وانخفض الطلب الكلي يتغير وضع التوازن أيضاً و لكن ليؤدي إلى ما يطلق عليه الفجوة الانكماشية deflationary Gap.

الفجوة الإنكماشية

لو فرض وانخفض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي عن مستوى عرض التوظف الكامل، متمثلاً في المنحنى (س+ ث1) الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (ن1) ، فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى ل*1. في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أقل من العرض الكلي، والاستثمار أقل من مدخرات التوظف الكامل. هذا القصور أو العجز في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم و المتمثلة بالمسافة (ون).
وللقضاء على الفجوة الانكماشية يعمل المجتمع على زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

الفجوة التضخمية

- لو فرض وكان الطلب أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظف الكامل متمثلاً في المنحنى (س+ث2) الذي يقطع منحنى العرض أو خط الدخل عند النقطة (ن2)، يتحدد مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى وعلى يمين مستوى التوظف الكامل(ل*2). في هذه الحالة يكون الطلب عند مستوى التوظف الكامل أكبر من العرض، والاستثمار أكبر من الادخار. هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية. وهي الفجوة الموضحة بالمسافة (ي ن).
- وتجدر الإشارة إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظف الكامل. وعليه فإن ***أي زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية***، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابتاً والذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار.
وللقضاء على الفجوة التضخمية لابد من تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

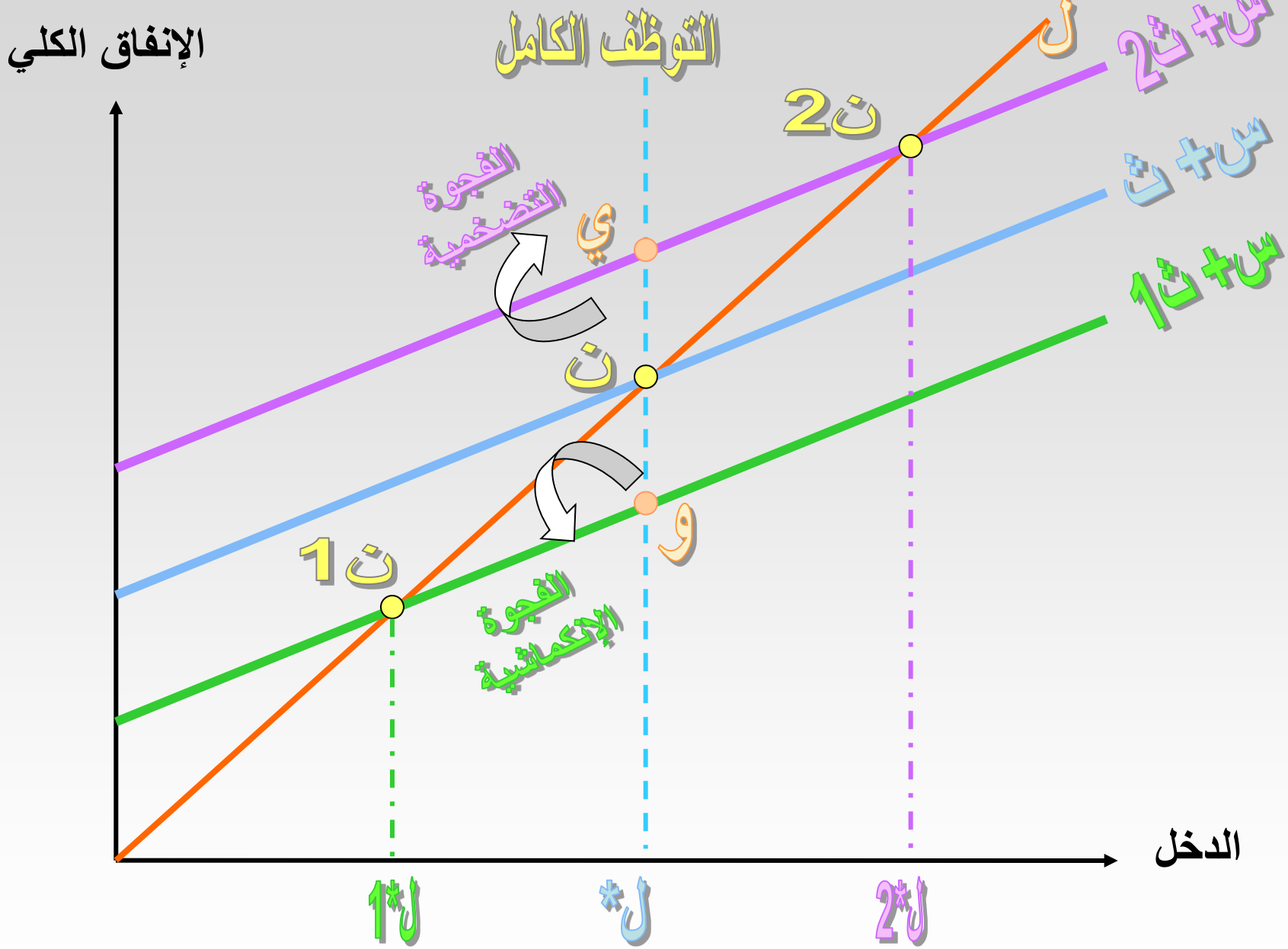
الإنفاق الكلي
التوظف الكامل
ل
س+ ث2
ن2
س+ ث
الفجوة التضخمية
ي
ن
س+ ث1
و
ن1
الفجوة الإنكماشية
الدخل
ل*1
ل*
ل*2

التضخم

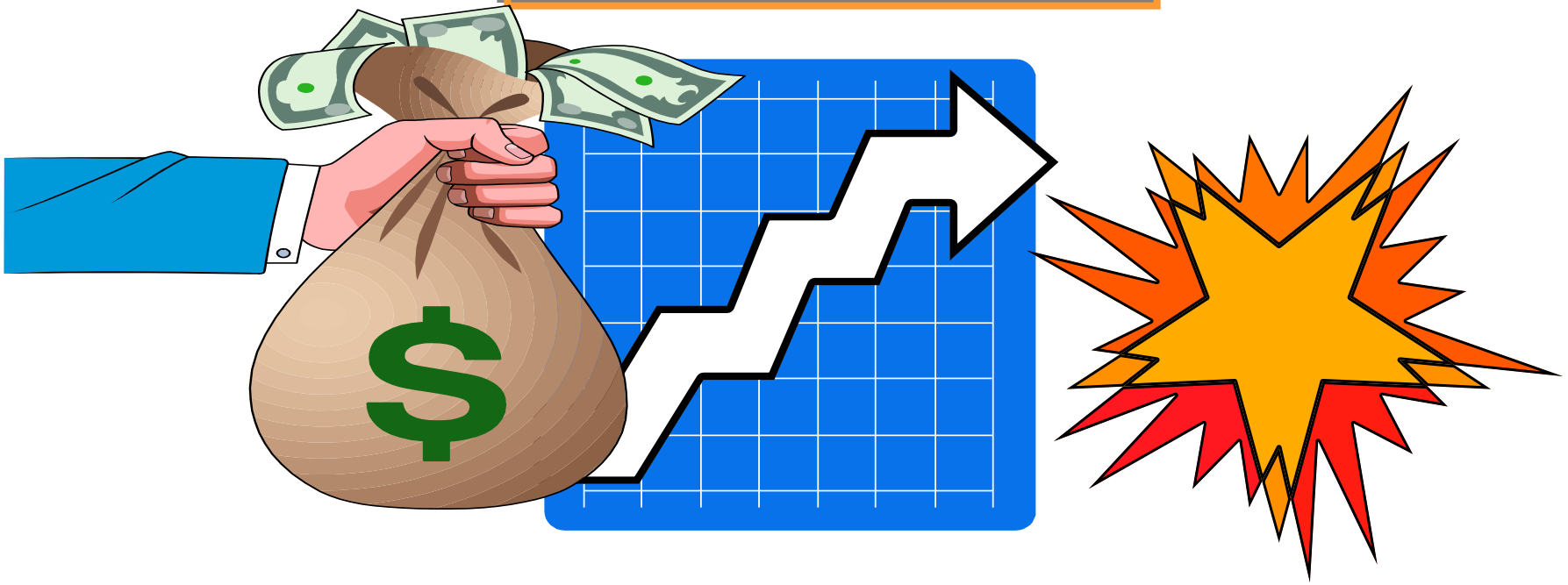

نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة

التضخم

"الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار".

أنواع التضخم

من حيث إشراف الدولة على التضخم

التضخم المفتوح
Open Inflation

يتمثل في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات.

التضخم المكبوت
Reprssed Inflation

التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية الموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار.

أنواع التضخم

من حيث حدة التضخم

التضخم الجامح
Hyper Inflation

1. الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار... فزيادة في الأجور، وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللولب المرذول" Vicious Circle of Inflation. وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.

التضخم الزاحف
Creeping Inflation

جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

أنواع التضخم

من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

التضخم المستورد
Imported Inflation

ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إلى الدولة من خلال الواردات.

التضخم المصدر
Exported Inflation

ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار".

من حيث الضغط التضخمي

تضخم جذب الطلب
Demand-pull Inflation

ارتفاع الأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج، فعند الوصول إلى التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب والإنفاق إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

تضخم دفع النفقة
Cost-push Inflation

استمرار ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية نتيجة نفقات الإنتاج (أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات)، حيث يعرف هذا التضخم بـ "تضخم دفع الأجر".

آثار التضخم

• يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار أثاراً تمس معيشة أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ولكن بصور متفاوتة، نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:-

تأثير التضخم على الدخل:

يضر التضخم بعض فئات المجتمع بينما يفيد البعض الآخر، فأصحاب الدخول الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح من رجال أعمال وتجار وغيرهم(الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) من وجود التضخم.

تأثير التضخم على المديونية:

يستفيد المدين Debtor من التضخم بينما يتضرر الدائن Creditor، و ذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال و يعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل، نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار.

تأثير تضخم على ميزان المدفوعات:

للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات Balance of Payments، حيث أن الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف مع منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو على الأقل ينخفض حجم الفائض فيه.

تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:

يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار، وإنتاجية العمال نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية. ويرى البعض الآخر أن التضخم قد يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة. وتظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع التضخم، فالتضخم الشديد والسريع يضر بالنمو الاقتصادي، أما التضخم البطيء المعتدل فقد يكون دافعاً للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية حكيمة.

البطالة

هي تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق"أو هي عبارة عن "مجموعة الأفراد الذين لا يعملون و لديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق". هذا ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظف الكامل ومستوى التوظف الفعلي، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{القوة العاملة}} \times 100\%$$

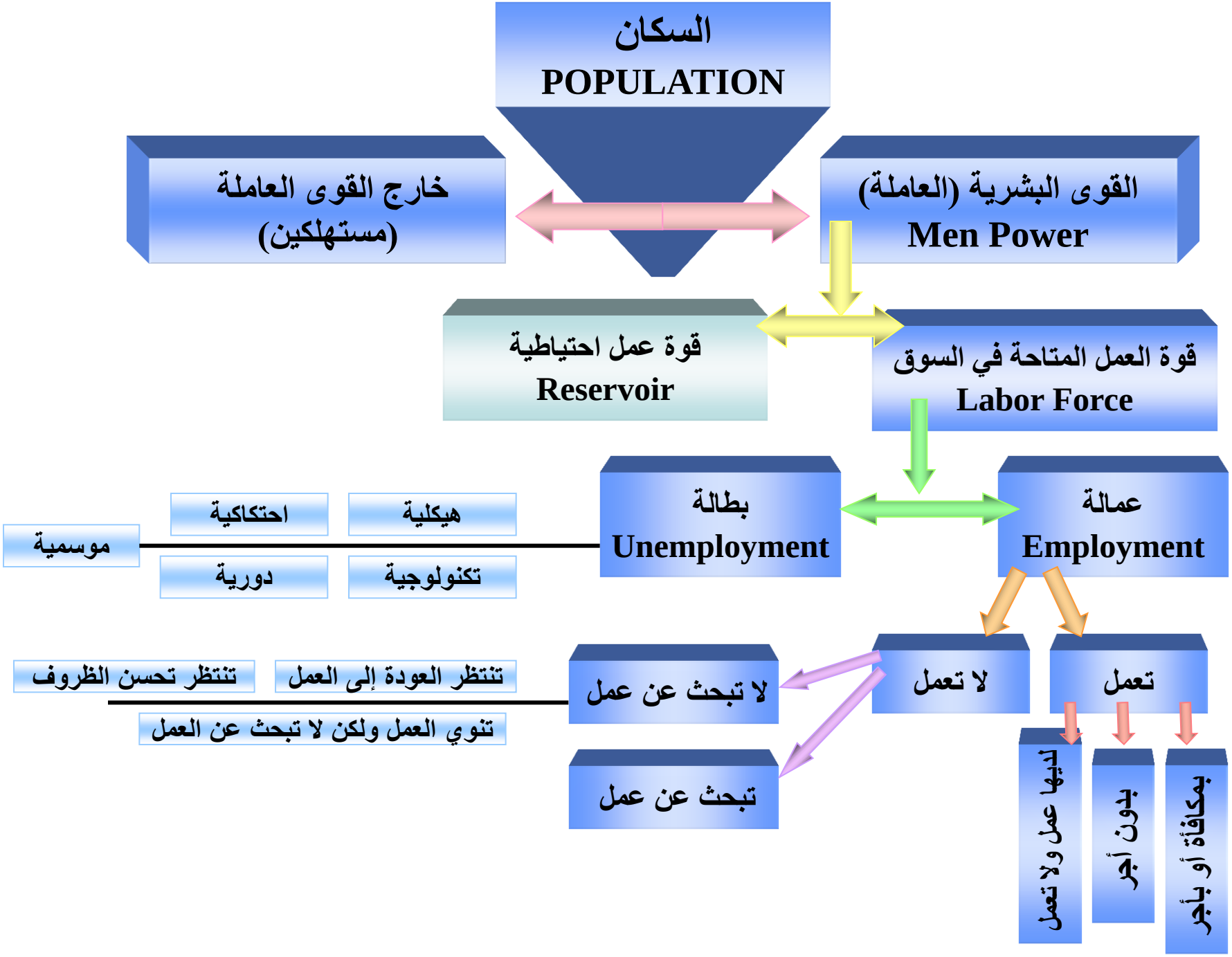
السكان
POPULATION
خارج القوى العاملة
(مستهلكين)
القوى البشرية (العاملة)
Men Power
قوة عمل احتياطية
Reservoir
قوة العمل المتاحة في السوق
Labor Force
بطالة
Unemployment
عمالة
Employment
هيكلية
احتكاكية
موسمية
تكنولوجية
دورية
لا تعمل
تعمل
لا تبحث عن عمل
تبحث عن عمل
تنتظر العودة إلى العمل
تنتظر تحسن الظروف
تنوي العمل ولكن لا تبحث عن العمل
لديها عمل ولا تعمل
بدون أجر
بمكافأة أو بأجر

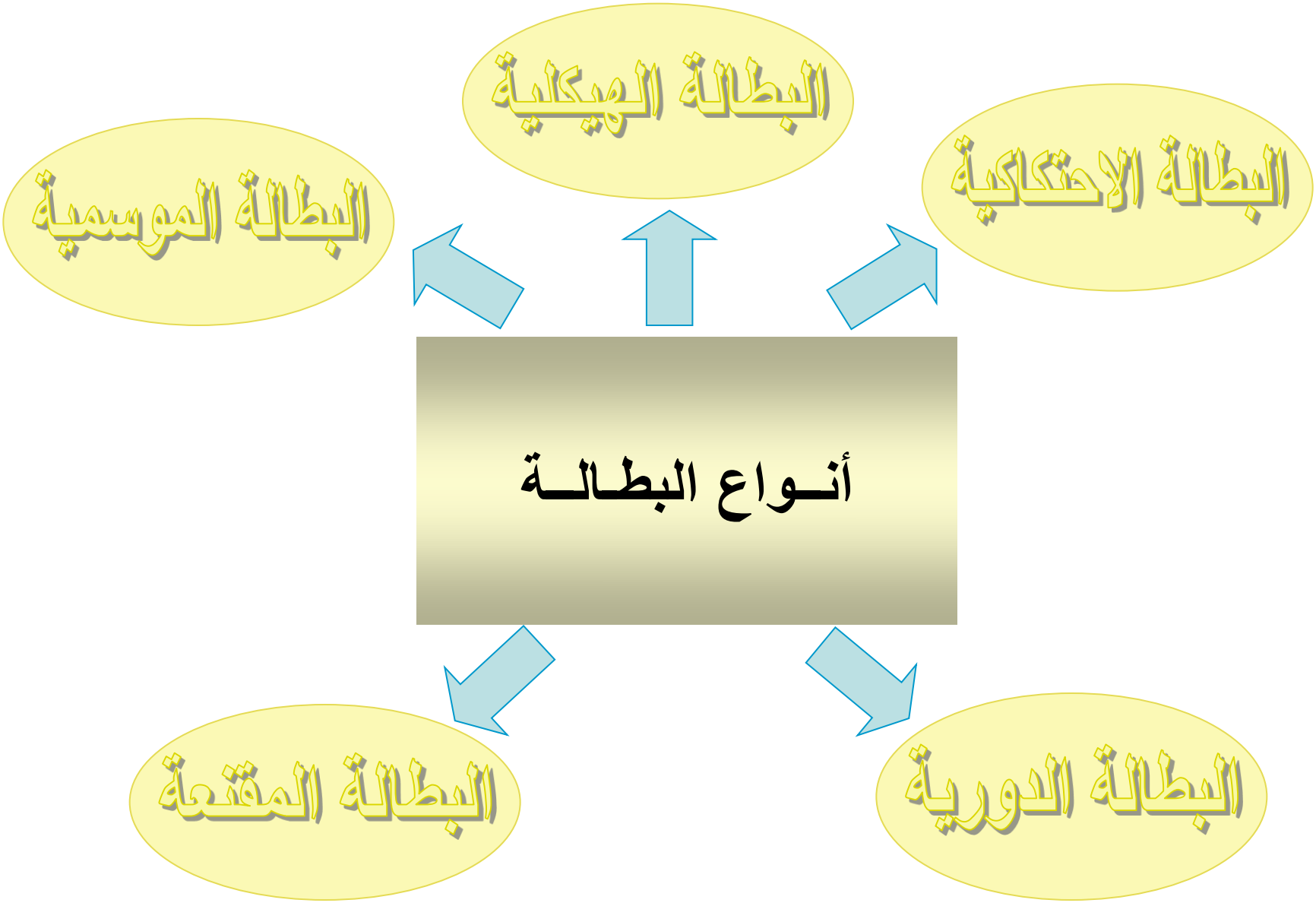
البطالة الهيكلية
البطالة الاحتكاكية
البطالة الموسمية
أنــواع البطـالــة
البطالة المقنعة
البطالة الدورية

البطالة الاحتكاكية

البطالة التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى (فراغات العملJob Vacancies) Job Between. وعليه تنشأ البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) نتيجة طبيعة السوق الديناميكية ونقص المعلومات سواء للباحثين عن عمل أو أصحاب الأعمال.

البطالة الهيكلية

هي البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق. هذا الاختلاف يترتب عليه عدم التوافق بين الأعمال والفرص الوظيفية المتاحة وبين الأفراد الراغبين في العمل (مثال: الطلب على العمال الإداريين و الفنيين في منطقة كالجبيل أو ينبع مع عدم توافر هذا النوع من العمالة في تلك المناطق وتوافرها في المدن الكبرى).

البطالة الموسمية

بطالة تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية، كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج ..إلخ.

البطالة الدورية

البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم العمالة نتيجة الركود الاقتصادي(حين يفضل أصحاب العمل الإيقاف المؤقت عن العمل عن تخفيض الأجور)، فهي بطالة ناتجة عن التغيرات الاقتصادية الدورية المتضمنة انخفاض في الطلب الكلي، فينخفض الطلب على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي.

البطالة المقنعة

بطالة مستترة غير ظاهرة تعني"وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من مقدرتهم الإنتاجية"، لأنه لولا ذلك لأصبحوا عاطلين(القطاع الحكومي عندما تسعى الدولة لتوظيف إعداد متزايدة خوفاً من البطالة). ويستخدم البعض البطالة المقنعة لتفسير الزيادة في سكان الريف عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي (الدول النامية الزراعية ذات التكدس السكاني).

العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيلبس)

لاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرارا مستوى الأسعار. فرفع مستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه أي محاولة للقضاء على التضخم تتضمن قبول معدلات أعلى للبطالة.

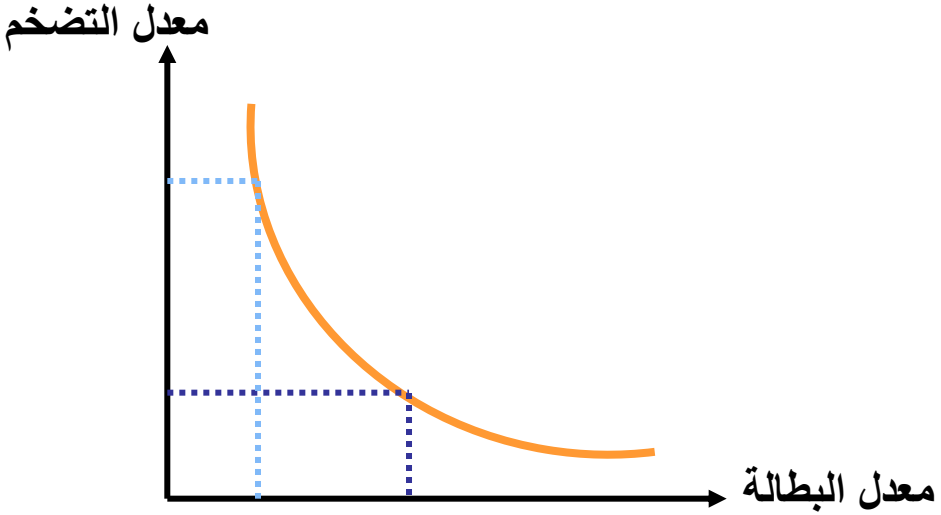

منحنى فيلبس

المنحنى الذي يوضح العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة